

May 1987

أ.د. محمد رأفت عثمان - زكاة حلي النساء والأوراني والتحف الذهبية والفضية

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law



Part of the [Jurisprudence Commons](#)

Recommended Citation

"أ.د. محمد رأفت عثمان - زكاة حلي النساء والأوراني والتحف الذهبية والفضية" (1987) *Journal Sharia and Law*. Vol. 1987 : No. 1 , Article 3.

Available at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol1987/iss1/3

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in Journal Sharia and Law by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact sljournal@uaeu.ac.ae.

أ.د. محمد رأفت عثمان - زكاة حلي النساء والأوراني والتحف الذهبية والفضية

Cover Page Footnote

الأستاذ الدكتور محمد رأفت عثمان

زكاة حلي النساء والأواني ، والتحف الذهبية والفضية

بقلم
الأستاذ الدكتور / محمد رأفت عثمان*

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

كان الذهب ولا يزال أحد المعادن الثمينة التي تهفو إليها نفوس الناس، للترزين به، أو لمجرد الاستحواذ عليه، أو لاستعماله في الأواني المنزلية، كالأطباق، والملاعق، والسكاكين، أو اتخاذه لترزين البيوت، وخیلاً، وظهوراً بمظهر الترف والعظمة.

ولم یجىء الإسلام متصادماً مع طبائع الناس الغالبة، وإنما راعى هذه الطبائع، وأتى بالأحكام التي تهذبها وتسمو بها، فلما كانت المرأة بطبيعتها التي خلقها الله عليها، تحب التزين، وهي محتاجة إليه، لتزداد بهاءً وجمالاً في نظر زوجها، فإن الإسلام أقرها على هذا، وأباح لها أن تتزين بالذهب، وغيره من اللآلئ، والجواهر، والأحجار الكريمة، وفي ذلك إشباع لحاجة المرأة الأصلية. وفي الوقت نفسه حرم على الرجل أن يتحلّى بالذهب، لأنه لا تدعو إليه الحاجة عند الرجال، بخلاف النساء، فحاجة المرأة إلى التزين لزوجها قد تدعو إلى ذلك، وقد ثبت أن رسول الله ﷺ أمسك بقطعة من ذهب، وبقطعة من حرير، وبين أنهما حلال للنساء، حرام على الرجال.

هذا، ومن المعلوم من الدين بالضرورة أن الزكاة هي أحد أركان الإسلام الخمسة، وقد أوجبها الله تبارك وتعالى في الذهب والفضة، سواء أكانا على هيئة النقود، أو غيرها، أو كإسبائك، أو قطعاً غير مضروبة، أو أدوات للأكل والشرب، كالأطباق، والأكواب، والملاعق، والسكاكين، أو كإسبائك، أو قطعاً.

ولم يطلق الشرع وجوب الزكاة في الذهب والفضة في أي مقدار، حتى لو كان قليلاً جداً، بل بين لذلك حداً أدنى لكل منهما، هو الذي تجب الزكاة فيه إذا بلغ هذا الحد الأدنى، وهو ما يسمى في اصطلاح الفقهاء بنصاب الذهب ونصاب الفضة.

ونصاب الذهب أن يبلغ عشرين مثقالاً (ديناراً، لأن المثل هو الدينار) ونصاب الفضة أن يبلغ مائتي درهم^(١)، وسنبين إن شاء الله تعالى فيما سيأتي في هامش البحث مقدار كل من العشرين مثقالاً والمائتي درهم بالجرامات.

وقد بين علماءنا رضي الله عنهم أن غير الذهب والفضة من اللآلئ والجواهر لا تجب فيه الزكاة، وذلك لأنه لم ترد نصوص في الشرع توجب الزكاة في شيء من ذلك، والمدار في الزكاة على ورود النص، ولا مدخل للقياس فيها، فلا يصح أن نقيس شيئاً لم

يرد النص بوجوب الزكاة فيه على شيء ورد النص بإيجابها فيه^(٢).
وأما المصوغ من الذهب أو الفضة، فإما أن يكون كل منهما معداً للفتنة، أو معداً للاستعمال. فإن كان معداً للفتنة وجبت فيه الزكاة؛ لأنه مرصود للنماء، فيكون الحكم فيه من ناحية الزكاة مثل غير المصوغ.
وأما إن كان معداً للاستعمال، فإما أن يكون استعماله محرماً، أو مكروهاً، أو مباحاً.

فإن كان استعماله محرماً، أو مكروهاً، فتجب فيه الزكاة.
والاستعمال المحرم، كأواني الذهب والفضة، والملاعق، والسكاكين، والمكاحل المصنوعة من أحدهما - سواء كان المستعمل لها رجلاً أو امرأة^(٣) - والتحف المصنوعة كذلك من الذهب أو الفضة للرجل أو للمرأة، والسوار^(٤)، أو الخاتم إذا كان كل منهما من الذهب واتخذته الرجل لنفسه، وذلك لأنه - كما بينا سابقاً - يحرم على الرجال ليس الذهب، وإنما أبيح للنساء؛ لأنهن يحتجن إليه في الزينة، ولا يباح الذهب للرجال إلا ما دعت إليه الضرورة، وذلك كمن قطعت أنفه يباح له أن يتخذ أنفاً من ذهب، ويدل على ذلك ما وراء أبو داود، عن عبد الرحمن بن طرفة، أن جده عرفجة بن سعد، قطع أنفه يوم الكلاب (بضم الكاف)^(٥) فاتخذ أنفاً من ورق (أي من فضة) فأتتن عليه، فأمره النبي ﷺ، فاتخذ أنفاً من ذهب.
وقال الإمام أحمد بن حنبل: ربط الأسنان بالذهب إذا خشي عليها أن تسقط قد فعله الناس، يريد أن هذا حلال لا شيء فيه.

وروي عن الحسن البصري، والزهري، والنخعي أنهم رخصوا فيه^(٦).
وقاس الشافعية على الأنف - وقد رخص فيه النبي - ﷺ - قاسوا عليه الأئمة^(٧)، والسنن، فيجوز عند الشافعية لمن قطعت أنملة أن يتخذ بدلها من الذهب، ولو لكل اصبع، وكذلك يجوز عندهم لمن قلعت سنه أن يتخذ سناً من ذهب، وإن تعددت^(٨)، ولا يجب عليه زكاة في ذلك.

وأما الخاتم من الفضة فيجوز للرجل أن يلبسه باتفاق علماء الأمة الإسلامية، وسواء كان لبسه في اليد اليمنى أم في اليد اليسرى، بل بين العلماء أن لبس الخاتم المتخذ من الفضة يعد من السنة، للاقتداء بالرسول ﷺ، وذلك لأنه ثبت أنه ﷺ اتخذ خاتماً من فضة، وبين العلماء أن لبسه في اليمين أفضل من اليسار، ومن السنة أن يجعل الفص مما يلي الكف، وكذلك بين العلماء أنه لا يكره للمرأة أن تلبس الخاتم من الفضة^(٩).
وكذلك يحرم ما يتحلّى به الرجل من حلي المرأة، كالسلسلة، والسوار ويحرم ما تتحلّى به المرأة من الحلي الخاص بالرجال، كقبضة السيف المعد للجهاد، والمنطقة (بكسر الميم وهي ما يشد بها الوسط) وذلك لأن تشبه الرجال بالنساء حرام، وكذلك تشبه النساء بالرجال، للحديث الصحيح، أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله المتشبهين

بالنساء من الرجال، والمتشبهات من النساء بالرجال».

ووجه الدلالة من هذا الحديث الشريف أن اللعن لا يكون إلا على ارتكاب شيء محرم، فلو لم يكن هذا الفعل - وهو تشبه أي النوعين بالآخر - حراماً لما حدث اللعن من رسول الله ﷺ، لأنه صلى الله عليه وسلم لا يلعن أحداً على فعل شيء مباح^(١٠). والاستعمال المكروه كضبة الإناء إذا كانت الضبة من فضة وهي صغيرة ولكنها ليست حاجة الإناء إلى ذلك، بل للزينة، أو كانت كبيرة من الفضة كذلك لكنها للحاجة.

ففي الحالتين: حالة الاستعمال المحرم، وحالة الاستعمال المكروه تجب الزكاة، وذلك لأنه عدل به عن أصله بفعل غير مباح، فسقط حكم فعله وبقي على حكم الأصل، وقد نقل العلماء إجماع الأمة الإسلامية على أن المتخذ من الذهب والفضة من حلي وغيره إذا كان استعماله محرماً أو مكروهاً تحب فيه الزكاة^(١١).

ولم نجد فيما اطلعنا عليه من مصادر من يرى عدم وجوب الزكاة في الحلي المحرمة إلا الشيعة الجعفرية، فعندهم لا تجب الزكاة في الحلي مطلقاً، سواء كان الحلي جائزاً كالسوار للمرأة، وحلية السيف للرجل، أو حراماً كخواتم الذهب للرجال، والمنطقة للمرأة، وكالآواني المتخذة من الذهب أو الفضة لو كانت للرجل أو للمرأة، قرر هذا صاحب شرائع الإسلام في الفقه الاسلامي الجعفري، ثم نقل رأياً بصيغة التضعيف، فقال: «وقيل يستحب فيه الزكاة»^(١٢) لكن رأي الجعفرية هذا لا يعد طاعناً في حصول الإجماع لأن خلاف الشيعة لا يقدر في الاجماع.

وأما إن كان استعماله مباحاً، مثل حلي النساء^(١٣)، وخاتم الفضة للرجال، فقد اختلف العلماء في ذلك على عدة آراء أشهرها رأيان:

الرأي الأول: لا تجب الزكاة فيه، وهذا الرأي مروى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وعائشة، وأسماء بنت أبي بكر، رضي الله عنهم، وبه قال القاسم، والكعبي، وقتادة، ومالك، وأبو عبيد، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، وابن المنذر، وهذا هو أحد قولين مشهورين للشافعي، وهو الأصح عند فقهاء الشافعية، وهو ظاهر المذهب في فقه الحنابلة، وقال السرخسي وغيره: وبه قال أكثر أهل العلم^(١٤).

الرأي الثاني: تجب فيه الزكاة، وهذا الرأي مروى عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، وعبد الله بن شداد، وأبو حنيفة وداود بن علي الظاهري^(١٥). وهذا الرأي استخار الله فيه الشافعي واختاره^(١٦).

أدلة الرأي القائل بأنه لا تجب في الحلبي المباح زكاة

الدليل الأول : ما رواه مالك في الموطأ، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، إنها كانت تلي بنات أخيها يتامى في حجرها، لهن الحلبي، فلا تخرج منه الزكاة .

الدليل الثاني : ما رواه الدارقطني بإسناده، عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، أنها كانت تحلي بناتها الذهب ولا تزكيه نحو من خمسين ألفاً .

المناقشة : أجيب عن حديث عائشة، وحديث أسماء، بأن هذا موقف على عائشة وأسماء، وليس حديثين مرفوعين إلى رسول الله ﷺ، وهذا الموقف معارض بمثله، فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري : « أن مر من قبلك من نساء المسلمين أن يزكين حليهن » رواه ابن أبي شيبه .

وعن عبد الله بن مسعود، قال : في الحلبي الزكاة، رواه عبد الرزاق .
وعن عبد الله بن عمرو أنه كان يكتب إلى خازنه سالم أن يخرج زكاة حلبي بناته كل سنة، رواه الدارقطني .

وروي ابن أبي شيبه عن عبد الله بن عمرو أنه كان يأمر نساءه أن يزكين حليهن^(١٧) .

ويمكن أن يجاب على هذا بأن أبا عبيد قال : « ولم تصح زكاة الحلبي عندنا عن أحد من الصحابة إلا عن ابن مسعود^(١٨) .

وما روى عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى : أن مر من قبلك من نساء المسلمين أن يصدقن حليهن .

لا يثبت عن عمر، ولذلك نجد ابن أبي شيبه يروي عن الحسن البصري قال : لا نعلم أحداً من الخلفاء قال : في الحلبي زكاة^(١٩) .

وقال البيهقي عن حديث كتابة عمر إلى أبي موسى : « أن مر من قبلك من نساء المسلمين أن يصدقن حليهن » . قال البيهقي : « هذا مرسل »، شعيب بن يسار لم يدرك عمر^(٢٠) .

ومما يدل على أن عدم وجوب الزكاة في الحلبي كان شائعاً بين الصحابة والتابعين، ما قاله يحيى بن سعيد : سألت عمرة عن زكاة الحلبي، فقالت : ما رأيت أحداً يزكيه^(٢١) .

الدليل الثالث : ما روى عافية بن أيوب، عن الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن

جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «ليس في الحلي زكاة»^(٢٢).
 المناقشة: أجيب بأن هذا الحديث باطل لا أصل له، وإنما هو مروى عن جابر من قوله غير مرفوع إلى رسول الله ﷺ^(٢٣).
 الدليل الرابع: أن الحلي المباح مرصود للاستعمال المباح، فلا تجب فيه الزكاة، قياساً على العوامل^(٢٤) من الإبل والبقر أي التي تعمل في السقي والحرث ونحو ذلك، وثياب القنية، أي الثياب التي يقتنيها الإنسان^(٢٥).
 الدليل الخامس: ما رواه البيهقي بإسناده الصحيح، عن الشافعي، قال: أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، قال: سمعت رجلاً يسأل جابر بن عبد الله. عن الحلي، أفیه زكاة؟ فقال جابر: لا، فقال: وإن كان يبلغ ألف دينار فقال جابر: كثير^(٢٦).
 الدليل السادس: ما رواه البخاري، والترمذي، وغيرهما أن رسول الله ﷺ قال: «يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن».

ووجه الدلالة من هذا الحديث أن الزكاة لو كانت واجبة في الحلي لما ضرب الرسول ﷺ المثل به في صدقة التطوع من المستحسن أن نقول مثلاً تصدق ولو من الإبل السائمة، أو تصدق ولو من القمح الذي أنتجته أرضك، لأن الصدقة واجبة في هذه الأشياء، وإنما يقال مثلاً: تصدق ولو من لبن بقرتك، أو تصدق ولو من طعامك وما مائل هذا من الأشياء التي لا تجب الزكاة فيها، فلما قال رسول الله ﷺ للنساء: «تصدقن ولو من حليكن» فإن هذا - كما قال ابن العربي - «يوجب بظاهره أن لا زكاة في الحلي... ولو كانت الصدقة فيه واجبة لما ضرب المثل به في صدقة التطوع»^(٢٨).

أدلة الرأي القائل بوجوب الزكاة في الحلي المباح

الدليل الأول: قول الله تبارك وتعالى: «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم».

ووجه الاستدلال بالآية الكريمة أنها ألحقت الوعيد الشديد بكنز الذهب والفضة وعدم إنفاقهما في سبيل الله، ولم تفصل الآية الكريمة بين الحلي وغيره، فكان حكم الحلي وغيره سواء، وكل مال لم يؤد صاحبه زكاته فهو كنز، لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «كل مال أدبت الزكاة عنه فليس بكنز، وإن كان تحت سبع أرضين، وكل مال لم تؤد الزكاة عنه فهو كنز وإن كان على وجه الأرض» فكان تارك الزكاة منه كانزاً، فيدخل تحت الوعيد، ولا يلحق الوعيد إلا بترك أمر واجب شرعاً^(١).

الجواب عن هذا الدليل

إن إطلاق الكنز على الحلي المتخذ للاستمتاع بعيد، كما قال الدهلوي^(٢٩). إنما المراد من الآية الكريمة الذهب والفضة اللذان من شأنهما أن ينفقا، يدل على ذلك قول الله تعالى في الآية الكريمة «ولا ينفقونها» والإنفاق لا يكون إلا في النقود، لا في الحلي، لأن الحلي تتخذ للزينة والاستمتاع لا للإنفاق، إذ لم يوجب أحد إنفاق الحلي المباح إلا في حالة الضرورة التي تقدر بقدرها^(٣٠).

الدليل الثاني: أن الحلي مال فاضل عن حاجة الإنسان الأصلية، فكان نعمة لحصول التمتع به، فيلزم صاحب الحلي أن يشكر الله عز وجل على هذه النعمة، وشكر الله عز وجل يكون بإخراج جزء منها للفقراء^(٣١).

الجواب عن هذا الدليل

ويمكننا أن نجيب عن هذا الاستدلال بأننا لا نسلم أن كل مال فاضل عن الحاجة الأصلية تجب فيه الزكاة، بدليل أن الجواهر والآلئ والأحجار الكريمة لا زكاة فيها عند أحد من أهل العلم، كما قرر ذلك ابن قدامة^(٣٢). مع أنها مال فاضل عن الحاجة الأصلية لأنها تعد للتجمل والتزين، والإعداد للتجمل والتزين دليل على أنها تزيد عن الحاجة الأصلية، بل ليست مالا عاديا، فهي مال عظيم له قيمة كبيرة أعلى من قيمة الذهب والفضة، فلو صح القول بأن كل مال فاضل عن الحاجة الأصلية يلزم صاحبه إخراج الزكاة عنه لوجبت الزكاة في الجواهر والآلئ والأحجار الكريمة، وهذا ما لم يقل به أحد من أهل العلم، أي أن النتيجة التي قالوها غير صحيحة، وما أدى إلى هذه النتيجة غير الصحيحة يكون غير صحيح.

الدليل الثالث: العموم المستفاد من قوله ﷺ: «في الرقة ربع العشر، وليس فيما دون خمس أوراق صدقة».

فإن مفهومه يفيد أن فيها صدقة إذا بلغت خمس أوراق^(٣٣).

وأجاب ابن قدامة بأن هذا لا يتناول محل النزاع، وذلك لأن الرقة هي الدراهم المضروبة، ونقل ابن قدامة قول أبي عبيد: «لا نعلم هذا الاسم في الكلام المعقول عند العرب إلا على الدراهم المنقوشة ذات السكة السائرة في الناس، قال: وكذلك الأواقي ليس معناها إلا الدراهم كل أوقية أربعون درهما»^(٣٤).

وقال الشوكاني^(٣٥): «ولا يصح استدلال من استدل على وجوب الزكاة في الحلية بما ورد من ذكر الزكاة في الورق والزكاة في الرقة في الأحاديث، لأنه قد ثبت في كتب اللغة - الصحاح، والقاموس وغيرهما - أن الورق، والرقة اسم للدراهم المضروبة، فلا يصح الاستدلال بهذين اللفظين على وجوب الزكاة في الحلية».

ثم قال الشوكاني: «بل هما يدلان بمفهومهما على عدم وجوب الزكاة في الحلية، بما

ثبت في الصحيحين وغيرهما، من حديث أبي سعيد مرفوعاً بلفظ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة» وأخرجه مسلم أيضاً من حديث جابر. «ووجه عدم صحة الاستدلال بهذا أنه قد بينه بقوله: «من الورق» والورق هي الدراهم المضروبة كما عرفت، فلا تدخل في ذلك الحلية، بل مفهوم الحديثين يدل على عدم وجوبها في الحلية».

الدليل الرابع: ما رواه أبو داود، وغيره، عن أبي كامل الجحدري، عن خالد بن الحارث، عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، أن امرأة^(٣٦) أتت النبي ﷺ، ومعها ابنة لها، وفي يد ابنتها مسكتان^(٣٧) غليظتان من ذهب، فقال لها: أعططين زكاة هذا؟ قالت: لا، قال: أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار؟ فخلعتهما، فألقتهما إلى النبي ﷺ، وقالت: هما لله ولرسوله. قال النووي: وهذا إسناد حسن^(٣٨).

المناقشة: روى الترمذي هذا الحديث من رواية ابن لهيعة عن عمر بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ثم قال الترمذي: هذا رواه المثني بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، والمثني وابن لهيعة ضعيفان، قال: ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء. هذا ما قاله الترمذي، لكن النووي بين أن التضعيف الذي ضعفه الترمذي بناء على انفراد ابن لهيعة والمثني بن الصباح به، قال النووي: وليس هو مفرداً بل رواه أبو داود وغيره من رواية حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، وحسين ثقة بلا خلاف، روى له البخاري ومسلم^(٣٩).

وقد أجاب أبو عبيد عن هذا الحديث بقوله: «فأما الحديث المرفوع الذي ذكرناه أول هذا الباب حين قال للمرأة اليمانية ذات المسكتين من ذهب: أعططين زكاته؟ فإن هذا الحديث لا نعلمه يروي إلا من وجه واحد بإسناد قد تكلم الناس فيه قديماً وحديثاً، فإن يكن الأمر على ما روى، وكان عن رسول الله ﷺ محفوظاً، فقد يحتمل معناه أن يكون أراد بالزكاة العارية، كما فسرتها العلماء الذين ذكرناهم: سعيد بن المسيب، والشعبي، والحسن، وقتادة في قولهم: «زكاته عاريته».

«ولو كانت الزكاة في الحلي فرضاً، كفرض الرقة لما اقتصر النبي ﷺ من ذلك على أن يقوله لامرأة يخصصها به عند رؤية الحلي عليها دون الناس، ولكان هذا كسائر الصدقات الشائعة المنتشرة عنه في العالم من كتبه وسنته، ولفعلته الأئمة بعده، وقد كان الحلي من فعل الناس في آباء الدهر، فلم نسمع له ذكراً في شيء من كتب صدقاتهم»^(٤٠).

وأجاب القاضي أبو الطيب عن هذا الحديث أيضاً: بأن الحلي كان في أول الإسلام محرماً على النساء، وكذا نقله البيهقي وغيره.

وأجاب بعض العلماء أيضاً بأن الرسول ﷺ لم يحكم على الحلي مطلقاً بوجوب

الزكاة، وإنما حكم على فرد خاص منه، وهو قوله هذا، لأنه كان فيه سرف، ويدل على أن السرف كان متحققاً قول الراوي: «غليظتان» ونحن نسلم أن الحلي الذي يكون فيه سرف يحرم لبسه، وتجب فيه الزكاة^(٤١).

الدليل الخامس: ما رواه أبو داود - واللفظ له - والدارقطني، والحاكم، والبيهقي، عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علي «رسول الله ﷺ»، فرأى في يدي فتحات^(٤٢) من ورق^(٤٣). فقال: ما هذا يا عائشة؟ فقالت: صنعتهن أتزين لك يا رسول الله، قال: أتؤدين زكاتهن؟ قالت: لا، أو ما شاء الله، قال: هو حسبك من النار.

المناقشة:

أولاً: أعلّ الدارقطني هذا الحديث بأن أحد رواه مجهول، وهو محمد بن عطاء. وقد أجاب البيهقي، وابن القطان على هذا بأنه محمد بن عمرو بن عطاء، أحد النقات، ولكن لما نسب في سند الدارقطني إلى جده ظن أنه مجهول^(٤٤).

ثانياً: أجاب بعض الباحثين^(٤٥) عن الاستدلال بهذا الحديث، بأن في إسناده يحيى بن أيوب الغافقي، ويحيى هذا قد احتج به البخاري، ومسلم، وغيرهما، ولكن قال الذهبي: قال فيه ابن معين: صالح الحديث^(٤٦)، وقال أحمد: سيء الحفظ، وقال ابن القطان وأبو حاتم: لا يحتج به، ليس بالقوي، وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب، وذكر له عدة مناكير.

وإذا كانت هذه منزلة هذا الراوي عند أئمة الجرح والتعديل فإن حديثه لا يصلح للاحتجاج به في المسائل الخلافية، وبخاصة وأنه قد صح عن عائشة رضي الله عنها العمل بخلاف هذا الحديث.

الدليل السادس: ما رواه أبو داود بإسناد حسن، ورواه الدارقطني، وصححه الحاكم، من أم سلمة، قالت: كنت ألبس أوضاعاً^(٤٧) من ذهب، فقلت: يا رسول الله، أكنز هو^(٤٨)؟ فقال: ما بلغ أن تؤدي زكاته فزكي فليس بكنز^(٤٩).

المناقشة: يجاب عن هذا الحديث^(٥٠) بأنه تفرد به ثابت بن عجلان، عن عتاب بن بشير، كما قال البيهقي - وكلاهما لا يوثق به ثقة مطلقة، فقد اختلف فيهما قول أئمة النقد ما بين موثق ومضعف، ومتوقف.

فأما عتاب بن بشير، فقد قال فيه المنذري: أخرج له البخاري، وتكلم فيه غير واحد.

وقال الذهبي في الميزان في ترجمته: «وقال أحمد: أرجو ألا يكون به بأس، أتى عن خفيف بمناكير، أراها من قبل خفيف، وقال النسائي: ليس بذلك في الحديث، وقال ابن المديني كان أصحابنا يضعفونه، وقال ابن معين: ثقة، وقال مرة: ضعيف، وقال

علي : ضربنا على حديثه ، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ^(٥١) .
ويتبين من هذه النقول عن كبار من أئمة الجرح والتعديل أنه لم يجزم واحد من هؤلاء الأئمة بتوثيق عتاب بن بشير ، وفيهم من جزم بضعفه .

وهنا قد يقول قائل إن البخاري أخرج لعتاب بن بشير ، ومعنى هذا أن عتاب بن بشير ثقة عند البخاري ، وهذا يكفي في الأخذ بحديثه ، والجواب أننا نسلم أن البخاري أخرج لعتاب بن بشير ، لكن منهج البخاري ومسلم أنهما إذا أخرجا لأحد الرواة الذين تكلم فيهم ، فإنهما لا يرويان عنه ما انفرد به ، بل ينتقيان من أحاديثه ما توبع عليه ، وعلم أن له أصلاً .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر عن عتاب بن بشير أنه ليس له في البخاري إلا حديثان : أحدهما توبع عليه ، والثاني ذكره مقروناً بغيره .

وقال الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » : صاحبها الصحيح إذا أخرجا لمن تكلم فيه فإنما ينتقيان من حديثه ما توبع عليه ، وظهرت شواهد ، وعلم أنه له أصلاً ، ولا يرويان ما تفرد به ، سيما إذا خالفه الثقات .

وأما ثابت بن عجلان الذي تفرد بهذا الحديث عن عتاب بن بشير فمع أن البخاري أخرج له أيضاً ، فإنه تكلم فيه كصاحبه ، فابن معين وثقه ، وقال أحمد بن حنبل : أنا متوقف فيه ، وقال أبو حاتم : صالح ^(٥٢) وذكره ابن عدي ، وساق له ثلاثة أحاديث غريبة ، وذكره العقيلي في كتاب « الضعفاء » وقال : لا يتابع على حديثه .. قال : فمما أنكر عليه حديث عتاب بن بشير عن عطاء عن أم سلمة ، وساق الحديث الذي معنا ، وقال الحافظ عبد الحق : ثابت لا يحتج به ، فناقشه في قوله أبو الحسن بن القطان ، وقال : قول العقيلي أيضاً فيه تحامل عليه ، وقال : إنما يمر بهذا من لا يعرف بالثقة مطلقاً ، أما من عرف بها فانفراده لا يضر ، إلا أن يكثر ذلك منه .

وقد عقب الذهبي على ما قاله ابن القطان بقوله : « أما من عرف بالثقة فنعم ، وأما من وثق ، ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه ، ومثل أبي حاتم يقول : « صالح الحديث ، فلا نرقبه إلى رتبة الثقة ، فتفرد هذا يعد منكراً ، فرجح قول العقيلي وعبد الحق » .

وقد أخرج البخاري حديثاً واحداً لثابت بن عجلان في الذبائح . وله أصل عنده في الطهارة ، كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني ، وهذا كما هو معروف من منهج البخاري ومسلم ليس توثيقاً مطلقاً كما ذكر الحافظ الزيلعي ، ولهذا لم يرو البخاري ولا مسلم هذا الحديث ولا أي حديث آخر في تركية الحلي .

فتبين مما سبق أن حديث أم سلمة يدور على ثابت بن عجلان ، وعتاب بن بشير ، ومنزلتهما عند أئمة الجرح والتعديل لا ترقى إلى التوثيق المطلق ، فمنزلهما عند هؤلاء الأئمة ما بين موثق ، ومتوقف ، ومن كانت منزلته هكذا فإنه لا يحتج بروايته ، في مسائل الخلاف التي نجد فيها الأدلة متعارضة ، وكفتي الميزان لكل فريق متعادلة ، فضلاً عن

المسائل التي تعارضها شواهد معتبرة، كما في مسألة إيجاب الزكاة في الحلي .

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة «تهذيب التهذيب»^(٥٣) . «وفائدة إيراد كل ما قيل في الرجل من جرح وتوثيق، تظهر عند المعارضة» .
وهذا موجود في المسألة التي نتكلم فيها^(٥٤) .

الدليل السابع : إن السبب في وجوب الزكاة مال نام زائد على الحوائج الأصلية للشخص ودليل النماء موجود هنا، وهو الإعداد للتجارة خلقه، فإن الله تبارك وتعالى أعد الذهب والفضة للنماء، حيث خلقهما ثمن الأشياء في الأصل، والدليل هذا^(٥٥) .
المعتبر .

ويمكن أن يجاب عن هذا الدليل : بأن الزكاة إنما تناط بالاستغناء عن الانتفاع بالذهب والفضة، ولا تناط بجوهر الذهب أو جوهر الفضة، لأنه لا غرض في ذات الجوهر^(٥٦) .

الرأي المختار

أما بعد هذه المناقشات فإن الظن يميل إلى ترجيح الرأي القائل بأنه لا تجب الزكاة في الحلي المباح .

ومما يجعلنا نميل إلى اختيار هذا الرأي أن واحداً فقط من أصحاب رسول الله ﷺ هو الذي ثبت عنه - كما يقرر أبو عبيدة - أنه يرى وجوب زكاة الحلي المباح، وهو عبد الله بن مسعود، في الوقت الذي ثبت فيه أن الذين يرون عدم وجوب الزكاة في الحلي المباح، عائشة، وأسماء أختها رضي الله عنهما، ولا ننصّر إلا أن تكون عائشة من أدرى الناس بحكم هذه المسألة، فهي زوج رسول الله ﷺ، ولا نشك في أنها تعمل بما علمته من رسول الله ﷺ في هذه القضية .

فغالب الظن أن تكون ما فعلته عائشة من عدم إخراج الزكاة عن حلي اليتامى اللاتي كن في حجرها، مع ما هو معروف من مذهبها وهو وجوب الزكاة في أموال اليتامى، فقد روي مالك عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه أنه قال : كانت عائشة تليني وأخاً لي يتمين في حجرها، فكانت تخرج من أموالنا الزكاة (تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك تأليف جلال الدين السيوطي ج ١) .

نقول : غالب الظن أن يكون ما فعلته عائشة من عدم إخراج الزكاة من حلي اليتامى هذا هو ما استقر عليه الحكم، ولا ننصّر أن تكون عائشة التي روى عنها ما يفيد وجوب الزكاة في الحلي المباح قد نسيت هذه الرواية، فعملت بخلافها، لأن مثل هذا الحكم لا ينسى بحسب عادة الناس .

بل إن وجود رواية من أصح الطرق عن عائشة تقول بأنها لم تزك حلي بنات أخيها

اللاتي كن في حجرها، لما يشكك في صحة حديث الفتحات، وقد صرح بهذا المعنى الإمام البيهقي فقال: «إن رواية القاسم، وابن مليكة عن عائشة في تركها إخراج زكاة الحلي عن بنات أخيها - مع ما ثبت من مذهبها من إخراج زكاة أموال اليتامى - توقع ريبة في هذه الرواية المرفوعة فهي لا تخالف النبي ﷺ فيما روته إلا فيما علمت منسوخاً»^(٥٧).

وإذا تردد الأمر بين عبد الله بن مسعود من ناحية، وعائشة وأختها من ناحية أخرى، فلا ننصور إلا أن نأخذ بما يروي عن عائشة في قضية مثل قضية حلي النساء، وهي قضية يغلب على ظننا أن تكون عائشة من أدري الناس بحكمها، وأسماء كذلك لأنها أخت زوج رسول الله ﷺ.

بل إننا نجد إماماً في العلم كالشافعي رضي الله عنه يوضح رأيه في كتابه الأم، فيما روى عن ابن مسعود من إيجاب الزكاة في الحلي، قائلاً لا أدري أثبت عنه (أي عن ابن مسعود). أم لا^(٥٨).

ولا يبعد أن يكون عبد الله بن مسعود يرى ذلك ورعاً منه، وعملًا بالاحتياط لنفسه، ولأهله في أمر لم يعرف فيه عن الرسول حكماً، فهو لم يفت الناس كافة بذلك، ولم يرو عنه أنه ألزم به الجميع، بل عمل لذلك في خاصة نفسه وبيته، فقد سأله امرأة عن طوقها الذهبي: أتؤدي زكاته؟ فيجيبها: نعم^(٥٩).

وبعد، فنحب أن نذكر كلمة الشوكاني التي رجح بها الأخذ برأي القائلين بعدم وجوب الزكاة في الحلي، قال الشوكاني^(٦٠): «فلم يبق في الباب ما يصلح للاحتجاج به، ولا سيما مع ما ورد من أنه ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن أمره بأن يأخذ من كل أربعين ديناراً ديناراً» وقد كان للصحابه وأهاليهم من الحلية ما هو معروف، ولم يثبت أنه ﷺ أمرهم بالزكاة في ذلك، بل كان معاذ يعظ النساء، ويرشدهن إلى الصدقة - أي صدقة النفل^(٦١) - فيلقين في ثوبه من حليهن، كما هو ثابت في الصحيح، ولو كان عليهن في ذلك زكاة لأخبرهن، لأنه فعل ذلك بأمر النبي ﷺ، وكان أمرهن بما هو واجب عليهن أقدم من أمرهن بما ليس بواجب عليهن، وكان ﷺ يقول: «يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار».

هذا، وفي ختام الكلام عن هذه المسألة نحب أن نبين عدة أمور هامة:

الأمر الأول: إن العلماء بينوا أنه لو كان القصد عن اتخاذ الحلي الاكتناز والاقتناء ولم يقصد به الاستعمال، كما تفعل كثير من النساء، فتشتري حلياً من الذهب ولا تلبسه، وتقصد بشرائه أن تكون مالاً مدخراً، ينفع عند الاحتياج إلى ثمنه، فإن الزكاة تجب فيه^(٦٢). وكذلك لو وضعته في يدها حفظاً له من الضياع فالزكاة تجب فيه مادامت قد اتخذته كنزاً وادخاراً وليس حلياً تتزين به، لأنه في هذه الحال قد صار نقداً، ولم تتعلق به حاجة أصلية للمرأة^(٦٣).

وقد ذكر الإمام أحمد الدردير أحد كبار علماء المالكية في القرن الثاني عشر الهجري^(٦٤) عدة صور يرى أن الزكاة تجب فيها .

منها ما لو كان قد أعد الرجل حلياً للزوجة التي سيتزوجها في المستقبل، أو للبنات التي ستولد له، أو كانت المرأة قد اتخذت الحلي بعد كبرها وعدم التزين به لوقت الاحتياج إليه، أو اتخذته لمن سيوجد لها من بنت صغيرة حتى تكبر، أو أخت حتى تتزوج، فيجب فيه الزكاة مدام معداً لما ذكر من يوم اتخذه حتى يتولاه الشخص الذي أعد له .

أو كان الحلي قد أعدّه الرجل ليكون مهراً لمن يريد الزواج بها، أو يريد تزويجها لأحد أبنائه^(٦٥) .

الأمر الثاني : أن الحلي الذي يتجاوز الحد المعتاد^(٦٦) . ويبلغ حد السرف تجب فيه الزكاة والزكاة الواجبة هنا هي في جميع الحلي لا في الزيادة فقط هذا ما قاله الشافعية، وقد عللوا لهذا بأن المقتضي لإباحة الحلي للمرأة هو التزين لزوجها، ولا زينة فيما لو أسرفت، كما لو اتخذت خلخالاً وزنه مائتا دينار، بل النفس تنفر منه^(٦٧) .

ووجوب الزكاة في الحلي إذا تجاوزت الحد المعتاد وبلغ حد السرف هو ما نميل إليه، لكن يغلب على ظني أن الزكاة تجب في المقدار الزائد عن الحد المعتاد فقط، لا في جميع الحلي، لأن الحد المعتاد مسموح به، ومادام مسموحاً به فالزكاة في المقدار الزائد عليه، ويرى ابن قدامة أحد كبار فقهاء الحنابلة أن قليل الحلي وكثيره سواء في الإباحة والزكاة، ونقل ابن قدامة عن ابن حامد من فقهاء الحنابلة أنه قال : يباح الحلي ما لم يبلغ ألف مثقال (حوالي أربعة كيلو جراماً وربع كيلو)^(٦٨) ، فإن بلغها حرم وفيه الزكاة . وقد استند قول ابن حامد إلى ما رواه أبو عبيد، والأثرم، عن عمرو بن دينار، قال : سئل جابر عن الحلي هل فيه زكاة ؟ قال : لا ، فقليل له : ألف دينار ؟ فقال إن ذلك لكثير ، وأيضاً فإن ذلك يخرج من حد الاعتدال والتوسط إلى السرف والخلاء ، ولا يحتاج إلى هذا المقدار كله في الاستعمال .

وأما ابن قدامة فقد علل رأيه بأن الشرع أباح التحلي مطلقاً من غير تقييد ، وعلى ذلك فلا يجوز أن نقيد ذلك بالرأي والتحكم ، فالكثير مباح كالقليل فلا تجب الزكاة في المباح سواء كان قليلاً أو كثيراً .

وقد رد ابن قدامة على الاستدلال بحديث جابر بأنه ليس صريحاً في وجوب الزكاة ، وإنما يدل على التوقف ، ثم قد روى عن جابر خلاف هذا الرأي ، فروى الجوزجاني بإسناده عن أبي الزبير قال : سألت جابر بن عبد الله عن الحلي فيه زكاة ؟ قال : لا ، قلت : إن الحلي يكون فيه ألف دينار ، قال : وإن كان فيه ، يعار ويلبس .

وأيضاً فإن قول جابر هو قول صحابي وقد خالفه غيره من الصحابة ممن أباحه مطلقاً من غير تقييد ، فلا يبقى قول جابر حجة في هذا الموضوع ، ثم قال ابن قدامة : « والتقييد بالرأي المطلق والتحكم غير جائز »^(٦٩) .

وهذا الموقف غريب من ابن قدامة، لأنه علل قوله بالتحريم في مسألة أخرى، وهي ما إذا موه شخص سقف بيته بالذهب أو الفضة، فبعد أن صرح بالحرمة وقرر أن فيه الزكاة، وذكر رأي الحنفية القائل بالاباحة، معللين رأيهم بأنه تابع للمباح، فيتبعه في الإباحة، بعد ذلك قال ابن قدامة: «ولنا أن هذا إسراف ويفضي فعله إلى الخيلاء، وكسر قلوب الفقراء فحرم».

ونحب أن نسأل: أليس تجاوز الحد المعتاد في الحلي كسراً لقلوب الفقراء؟! إن الرأي الأصح عند بعض الشافعية في هذه المسألة هو أن المبالغة في السرف حرام كما لو اتخذت المرأة خلخالاً وزنه مائتا دينار، وعلل ذلك بأن مقتضي لإباحة الحلي للمرأة هو التزين لزوجها، ولا زينة في مثل ذلك بل تنفر النفس منه، وتستبشع. وأما إذا لم تحدث المبالغة في السرف بل حدث سرف لكنه لم يصل إلى حد المبالغة فلا يحرم لكنه يكون مكروهاً^(٧٠)، والمراد بالسرف في حق المرأة أن تفعله على مقدار لا يعد مثله زينة بل تنفر منه النفس.

وأرى أن ذلك الرأي توسط في الحكم، وهو مقبول.

الأمر الثالث: أنه إن كان في حلي الذهب أو الفضة المحرم جواهر ولآلىء مرصعة، فالزكاة تجب في الحلي من الذهب والفضة فقط ولا تجب في الجوهر، لأنه لا تجب الزكاة في غير الذهب والفضة من الجواهر النفيسة والآلىء عند أحد من أهل العلم، لأن المدار في الزكاة على ورود النص الشرعي، ولا يصح أن نقيس للؤلؤ أو الباقوت أو غيرهما من سائر الجواهر على الذهب والفضة في وجوب الزكاة، لأنه لا مدخل للقياس في الزكاة^(٧١). فإن كانت الحلي للتجارة وليست للاستعمال فيجب أن تقوم بالنقود بما فيها من الجواهر، ويخرج الزكاة عن الجميع، وهي ربع العشر من قيمتها، وذلك لأن الجواهر لو كانت مفردة وقصد بها التجارة وجب تقويمها وإخراج الزكاة عنها، فكذلك إذا كانت في حلي التجارة^(٧٢)، ولا يخفى أن ذلك بشرط أن تبلغ قيمة ذلك وحده، أو مع بقية ماله نصاب الزكاة، أي الحد الأدنى الذي تجب فيه الزكاة^(٧٣).

الأمر الرابع: لو اتخذ رجل أو امرأة حلياً مباحاً، لكنه لم يقصد به الاستعمال ولا الكنز والاقتناء، أو اتخذ له ليؤجره، فبعض فقهاء الشافعية يرون وجوب الزكاة فيه والبعض الآخر يرى أنه لا تجب فيه الزكاة، وكذلك يرى بعض فقهاء المالكية أن الحلي المتخذ للإجارة لا تجب الزكاة فيه بشرط أن يكون مباحاً للمالك أن يستعمله، كالأساور، والخلاخل، والأقراط، والعقود للمرأة، أما لو كان ذلك لرجل فإنه يجب فيه الزكاة. ويرى البعض الآخر من فقهاء المالكية أنه لو اتخذ الحلي للإجارة فلا تجب الزكاة فيه سواء كان المتخذ له رجلاً أو امرأة، وسواء كان يباح لمالكه استعماله أم لا يباح له استعماله^(٧٤). وأما الحنابلة فيرون وجوب الزكاة في الحلي المتخذ للإجارة، وقرر ابن تيمية الفقيه الحنبلي المشهور أن القول بوجوب الزكاة في الحلي الذي اتخذته المرأة

للإجارة هو قول جمهور العلماء^(٧٥). والتعليل للرأي القائل بوجوب الزكاة أنه قد أعد للنماء فكان شبيهاً بما لو اشتراه للتجارة فتجب فيه الزكاة.

والاحتجاج للرأي القائل بعدم وجوب الزكاة القياس على ما إذا كان عنده حلي قد اتخذ ليعيره لمن يحتاج إليه كما يمكن أن يحدث في الأعراس، فكما أنه لا تجب زكاة الحلي المعد للإعارة^(٧٦) لا تجب الزكاة هنا ولا أثر للأجرة في إيجاب الزكاة، كما لا تؤثر أجرة الماشية العاملة في وجوب الزكاة فيها، فالماشية العاملة لا تجب الزكاة فيها حتى لو أجرها صاحبها فكذلك هنا، قال النووي: «والأصح لا زكاة فيه، صححه الماوردي والرافعي وآخرون»^(٧٧).

الأمر الخامس: لو قصد شخص بالحلي المباح الاستعمال، ثم تغير قصده بعد ذلك، فقصد الكنز، أو قصد التجارة أي التكسب والربح بالبيع والشراء فتجب الزكاة فيه بعد مرور الحول، أي السنة - وهي سنة هلالية - من وقت أن قصد الكنز، أو التجارة، وذلك لأن وجوب الزكاة هو الأصل، وإنما انصرف الوجوب عنه لعارض الاستعمال فعاد الحكم إلى الأصل بمجرد النية من غير استعمال، فهو كما لو نوى بعروض التجارة القنية، فينصرف إلى ذلك من غير استعمال.

هذا ونحب أن نبين أن فقهاء الشافعية قالوا أن المرأة إذا اشترت حلياً يباح لها لبسه لكنها اشترته بقصد التجارة فإن الزكاة تجب فيه حتى لو كانت تلبسه، كما لو كان الرجل يستعمل دواب التجارة^(٧٨).

الأمر السادس: لو انكسر الحلي المباح فهل تجب فيه الزكاة أم لا؟

إذا رجعنا إلى الفقه المالكي نجد أنهم يبينون أنه لا يخلو حاله، إما أن يكون قد تهشم أم لا.

فإذا كان قد تهشم فيرى المالكية وجوب الزكاة، سواء نوى مالكة إصلاحه أو نوى عدم إصلاحه، أو كان لم ينو شيئاً، ففي هذه الصور الثلاث تجب فيه الزكاة. وأما إن كان لم يتهشم - بأن كان يمكنه إصلاحه وعوده على ما كان عليه من غير سبك فلا يخلو حاله: إما أن يكون قد نوى عدم إصلاحه، أو يكون نوى إصلاحه أو لم يكن نوى شيئاً.

فإن نوى عدم إصلاحه، أو لم يكن نوى شيئاً، فتجب فيه الزكاة، وأما إذا كان قد نوى إصلاحه فلا تجب فيه الزكاة.

فمجموع الصور في المسألة كلها ست صور، تجب الزكاة في خمس صور منها، وصورة واحدة لا تجب فيها الزكاة^(٧٩).

وإذا انتقلنا إلى الفقه الشافعي نجد النووي يبين في كتابيه «المجموع» و «الروضة» أن الحلي إذا انكسر له عدة أحوال: أحدهما: أن ينكسر بحيث يكون انكساره غير مانع من الاستعمال، وحكم هذه الحال أنه لا تأثير لانكساره بلا خلاف بين فقهاء المذهب، أي فلا تجب فيه الزكاة كحاله قبل أن ينكسر.

الحال الثانية : أن ينكسر بحيث يكون انكساره مانعاً من الاستعمال، ويحوج إلى سبك وصوغ، فتجب فيه الزكاة .

ومعلوم أنه لا يجب الزكاة في مال حتى يحول عليه الحول، أي حتى يمر عليه سنة عند مالكة، (والسنة هنا قمرية) وفي هذه الحال يحسب أول الحول وقت الانكسار، أي يحسب أول السنة التي إذا مرت على تملكه وجهت فيه الزكاة من وقت الانكسار .

الحالة الثالثة : أن ينكسر بحيث يكون إنكساره مانعاً من الاستعمال، ولكن لا يحتاج إلى صوغ، بل يقبل الإصلاح بالإلحام، وهنا بعض التفصيل لأنه إما أن يقصد مالكة أن يجعله تبراً أو دراهم أو يقصد كنزه، أو يقصد إصلاحه، أو لا يقصد هذا ولا ذاك ولكل صورة حكمها .

فإن قصد جعله تبراً أو دراهم أو الكنز وجبت الزكاة فيه وانعقد الحول عليه من يوم الانكسار .

وأما إن قصد إصلاحه فيوجد رأيان مشهوران لفقهاء الشافعية، أحدهما وهو الأصح عند النووي . لا زكاة فيه، حتى لو مرت عليه سنوات وذلك لدوام صورة الحلي وقصد إصلاحه .

وأما إذا لم يقصد مالكة جعله تبراً أو دراهم أو كنزه، ولم يقصد إصلاحه، ففيه رأيان في الفقه الشافعي، قيل هما للشافعي نفسه، وقيل هما رأيان لأصحاب الشافعي، وأصح هذين الرأيين : وجوب الزكاة^(٨٠) .

وأما الفقه الحنفي فنجد أنه إذا انكسر الحلي، فإما أن يكون الكسر غير مانع للاستعمال واللبس، أو يكون مانعاً للاستعمال واللبس، ولكل حالة حكمها الخاص بها . فإن كانت الحالة الأولى، وهي حالة الكسر الذي لا يمنع الاستعمال واللبس، فحكمه حكم الصحيح - أي لا تجب الزكاة فيه - إلا إذا نوى كسره وسبكه، فتجب فيه الزكاة، لأنه نوى صرفه عن الاستعمال .

وأما إذا كانت الحالة الثانية، وهي حالة الكسر المانع من الاستعمال واللبس، فقد نقل ابن قدامة عن بعض فقهاء مذهبه قوله بوجوب الزكاة، لأنه صار بنزلة النقود والتبر، ولم يعقب ابن قدامة على هذا الرأي مما يوحي بأنه ارتضاه^(٨١) .

الأمر السابع : بين فقهاء الشافعية أن الأواني من الذهب والفضة كما يحرم على النساء والرجال جميعاً استعمالها، يحرم اتخاذها بدون استعمال أيضاً على الأصح .

الأمر الثامن : إن اقتناء التماثيل حرام سواء كان من ذهب أو فضة أو نحاس أو غير ذلك حتى لو كان التمثال من حجر فلو اتخذ تماثال من الذهب أو الفضة كان ذلك حراماً، سواء كان المتخذ لذلك رجلاً أو امرأة ووجبت فيه الزكاة، مع ملاحظة أن التمثال المحرم على الرجال والنساء هو ما كان على صورة حيوان يمكن أن يعيش بتلك الهيئة بخلاف الشجر، والحيوان المقطوع الرأس مثلاً، فلا يحرم على المرأة اتخاذ

واستعماله، قال الشيرازي بعد أن بين ذلك: «ولكن ينبغي أن يكون مكروهاً فتجب زكاته وذلك لأن الزكاة تجب في الحرام والمكروه»^(٨٢).

الأمر التاسع: إذا وجبت الزكاة في الحلي، بأن كان محرماً، أو مكروهاً^(٨٣)، واختلفت قيمته ووزنه، فيرى بعض الشافعية أن العبرة بقيمته ووزنه معاً، لا بوزنه فقط.

فلو كان وزن الحلي مثلاً مائتي درهم، وقيمته ثلثمائة، تخير صاحبه بين أن يخرج ربع عشره مشاعاً، ثم يبيعه الموظف المكلف بجمع الزكاة بغير جنسه، ويفرق ثمنه على الفقراء والمستحقين، أو يخرج خمسة دراهم منه (ربع عشر المائتين) مصوغة قيمتها سبعة ونصف نقداً (لأن السبعة والنصف ربع عشر الثلثمائة) ولا يجوز أن يكسر الحلي ليعطي منه خمسة مكسرة، وذلك لأنه يؤدي إلى الإضرار بصاحب الحلي، وبالفقراء. ويرى هذا البعض من الشافعية أن هذا بخلاف المحرم لذاته كالأواني المتخذة من الذهب أو الفضة، فالعبرة هنا بالوزن لا بالقيمة، فلو كان الذهب أو الفضة آنية فلا أثر لزيادة القيمة، لأن ارتفاع القيمة بالصنعة والصنعة لا اعتبار لها، لأنها محرمة، فلا قيمة لها في الشرع.

وعلى هذا، فلو كان له إناء قيمته ووزنه مختلفان، كأن كان وزنه مائتي درهم. وقيمته ثلثمائة، تخير بين ثلاثة أمور:

إما أن يخرج ربع عشره (٢,٥٪) مشاعاً، أو يخرج خمسة من غيره أو يكسره ويخرج خمسة دراهم منه.

والفرق بين الحلي المحرم والإناء المحرم من ناحية أن الحلي المحرم لا يجوز كسره عند هذا البعض من فقهاء الشافعية لإخراج الزكاة منه، في حين يجوز كسر الإناء المحرم، الفرق هو أن الإناء المحرم محرم لعينه، والحلي المحرم ليس محرماً لعينه.

هذا ما علل به بعض فقهاء الشافعية، لكن عقب على هذا الشيخ سليمان البحيري في حاشيته على شرح الخطيب بقوله: «لكن قد يقال في الكسر ضرر على المستحق، لأن الخمسة المكسورة لا تساوي قيمتها في حال اتصالها، وهي سبعة ونصف»^(٨٤).

ويقرر تقي الدين الحصني في كفاية الأخيار^(٨٥)، أنه إذا وجبت الزكاة في الحلي، إما على القول الذي يوجب الزكاة في الحلي، مطلقاً، أو فيما فيه السرف، كالخلخال، أو السوار الثمين، الذي يزن مائتي دينار، واختلفت قيمته ووزنه، اعتبرت القيمة على الرأي الصحيح، فيسلم للفقراء نصيبهم مشاعاً، ثم يشتريه منهم إذا أراد، قال الحصني: «وقيل: يجوز أن يعطيهم خمسة دراهم»^(٨٦).

الأمر العاشر: علمنا مما سبق أن استعمال الأواني المصنوعة من الذهب أو الفضة حرام على الرجال والنساء، والسؤال الآن، ما هو حكم استعمال الأواني المتخذة من الجواهر - كالياقوت، والزمرد، والزبرجد، واللؤلؤ - هل تأخذ حكم الأواني المصنوعة

من الذهب أو الفضة، أم لها حكم خاص بها؟
 هذا السؤال وجدت الإجابة عنه في الفقه المالكي، وهو أنه على الرأي القوي - لا يحرم اتخاذ الجواهر، ولا استعمال الأواني المصنوعة منها.
 وهناك رأي يقابل هذا الرأي القوي، يقول بأنه لا يجوز استعمال الأواني المتخذة من الجواهر، لكن الإمام أحمد الدردير - أحد أشهر علماء المالكية - وصف هذا الرأي بأنه ضعيف جداً، وعلل للقول بعدم حرمة اتخاذ الجواهر واستعمال الأواني المصنوعة منها، بأنه لا يلزم من كون الجوهر نفيساً أن يكون استعماله حراماً، وزاد الشيخ الصاوي في حاشيته بأن قال: «لأن علة حرمة النقدين (يقصد الذهب والفضة) تضيق المعاملة على العباد، فلا تقاس عليهما الجواهر»^(٨٧).
 والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أ. دكتور محمد رأفت عثمان

خلاصة البحث

الذهب والفضة معدنان من المعادن الثمينة التي يستعملها الناس في الحلي، والأواني، والتمائيل، وغير ذلك مما يتباهى الأغنياء باقتنائهم ويتفاخرون به .

ولما كان من طبيعة المرأة التي خلقها الله عليها الحب الشديد للتزين، والتحلي بأنواع شتى من أدوات الزينة، فإن الشريعة الإسلامية قد استثنتها في بعض الأحكام، فأبيح لها التحلي بالذهب والفضة وغيرهما في الوقت الذي حرم التحلي بالذهب على الرجال، لأنه لا توجد حاجة عند الرجل تدعو إلى ذلك . وأبيح له التختم بالفضة، وما تدعو الضرورة إليه من استعمال الذهب .

ولما كان الذهب والفضة معدودين من الأموال، بل من أنفس الأموال، كان من الطبيعي أن يثار سؤال حول وجوب الزكاة أو عدم وجوبها في الحلي، أو الأواني، أو التحف، المتخذة من أي منهما .

وقد بين علماءنا - رضي الله عنهم - أن غير الذهب والفضة من اللآلئ والجواهر لا تجب الزكاة فيه، وكذلك أجمع العلماء على وجوب الزكاة في الحلي المحرمة أو المكروهة .

وأما الحلي المباح، فقد اختلف العلماء فيه، على آراء، أشهرها رأيان : أحدهما يوجب الزكاة، والآخر يقول بعدم الوجوب .

وقد استند القائلون بوجوبها بعموم النص القرآني الكريم «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله» الآية، وبعض الأحاديث المرفوعة التي ناقشها المخالفون، وضعفوها .

واستند القائلون بعدم وجوبها إلى أحاديث ثابتة موقوفة على عائشة، وأسماء، وجابر بن عبد الله، رضي الله عن جميعهم .

وتبين لنا - بغالب الظن - رجحان الرأي القائل بعدم وجوب الزكاة في الحلي المباح .

وبيين البحث أن العلماء وضحوا أنه لو كان المقصود من اتخاذ الحلي الاقتناء والاكتناز، فإن الزكاة تجب فيه، وكذلك تجب الزكاة عند الكثيرين من العلماء في الحلي الذي يجاوز الحد المعتاد، ويبلغ حد السرف، وكذلك بينا آراء العلماء في قضايا أخرى متصلة بهذه القضية، ووضحنا استدلالهم عليها، والله تعالى اعلم بالصواب .

الهوامش

- (١) الدينار : ٤,٢٥ جراماً، والدرهم : ٢,٩٧٥ جراماً .
- (٢) الحاوي للفتاوى، لجلال الدين السيوطي ج ١ ص ٨٧ .
- (٣) وأما لو اتخذ الرجل أو المرأة آنية من ذهب أو فضة من غير استعمال فالأصح عند الشافعية التحريم أيضاً .
- (٤) السوار بكسر السين أكثر من ضمها . البجيرمي علي الخطيب . المجلد الثاني ص ٢٩٤ .
- (٥) إسم مكان كانت الوقعة عنده في الجاهلية . البجيرمي - المجلد الثاني ص ٢٩٥ .
- (٦) المغني لابن قدامة ج ٣ ص ١٥ .
- (٧) الأتامل : أطراف الأصابع .
- (٨) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع لمحمد الشربيني الخطيب، وحاشية البجيرمي عليه ج ٢ ص ٢٩٥ .
- (٩) شرح الخطيب (الإقناع) المجلد الثاني ص ٢٩٥ .
- (١٠) المجموع للنووي شرح المذهب للشيرازي ج ٥ ص ٤٩٥ .
- (١١) المجموع للنووي شرح المذهب للشيرازي ج ٥ ص ٤٤٨ - ٤٩١ .
- (١٢) شرائع الإسلام في الفقه الاسلامي الجعفري لجعفر بن ابي زكريا بن سعيد الهزلي ص ٨٢ .
- (١٣) أجمع العلماء على أنه يجوز للنساء لبس أنواع الحلبي من الفضة والذهب جميعاً، كالعقد، والقرط، والخاتم، والسوار، والخلخال، وكل ما يتخذ في العنق واليدين والرجلين، والأذنين أو غير ذلك، فكل ما تعتاد المرأة لبسه مباح لها لم يختلف العلماء في شيء من هذا .
- وقد بين فقهاء الشافعية أن كل حلي أبيح للنساء فإنما يباح إذا لم يكن فيه سرف ظاهر، فإن كان فيه سرف ظاهر كما لو تحلت المرأة بخلخال وزنه مائتا دينار (حوالي ٨٥٠ جراماً) فهو حرام عند بعض فقهاء الشافعية .
- ونحب هنا أن نبين الحكم في بعض الاستعمالات التي يمكن أن تحدث في حياة الناس، كلبس التاج، ولبس الجنيهات الذهبية في العنق، أو لبس ثياب منسوجة بالذهب أو الفضة .
- فأما التاج فقال الماوردي وبعض فقهاء الشافعية إن كانت عادة النساء جرت بأن يلبسنه فيباح لهن لبسه، وإن لم تجر عادة النساء بلبسه فيكون حراماً، وعلل لهذا بأنه لباس عظماء الفرس، قال الرافعي : «وكان معنى هذا أنه يختلف عبادة أهل النواحي فحيث جرت عادة النساء بلبسه جاز لهن لبسه، وحيث لم تجر لا يجوز، لأنه تشبه بالرجال» أي التشبيه بالرجال حرام .

وأما لبس النساء للجنهات الذهبية فيمكن أن نعرف حكمها من كلام الفقهاء القدامى عن لبس الدراهم والدنانير المنقوبة التي تجعل في القلادة، وقد اختلف علماء الشافعية في هذا، فبعضهم يرى أن ذلك حرام، والبعض يرى أن الأصح جواز ذلك بلا كراهة. (أنظر كفاية الأخيار. الجزء الأول ص ١٨٧).

وقد اختلف أيضاً فقهاء الشافعية في لبس الثياب المنسوجة بالذهب أو الفضة للمرأة على رأيين، أحدهما: الإباحة، هذا الرأي هو الأصح عند الرافعي وذلك قياساً على الحلّي، لأنها لباس حقيقي. والرأي الثاني: التحريم، لأن في ذلك زيادة السرف والخيلاء.

هذا، وقد قلنا أن فقهاء الشافعية يرون أن كل حلّي أبيح للنساء فإنما يباح إذا لم يكن فيه سرف ظاهر، فإن كان فيه سرف ظاهر، كما لو استعملت المرأة خلخالاً وزنه مائتا دينار، فالصحيح عند المجموع جـ ٥ ص ٤٨٨ وفقهاء الشافعية تحريم ذلك.

وأما بعض فقهاء الحنابلة فيرى أن قليل الحلّي وكثيره سواء في الإباحة والزكاة، وقد علل ابن قدامة لهذا الرأي الذي يرى أنه الأصح، بأن الشرع أباح التحلي مطلقاً من غير تقييد، فلا يجوز تقييده بالرأي والتحكم.

(١٤) المجموع للنووي جـ ٥ ص ٤٩٢، و٥٠١، والشرح الصغير لأحمد بن محمد الدردير، وحاشية الصاوي عليه جـ ١ ص ٦٢٤، والمغني لابن قدامة جـ ٣ ص ١١.

(١٥) المغني جـ ٣ ص ١١، وفتح القدير للكمال بن الهمام جـ ٢ ص ٢١٥.

(١٦) هناك رأي ثالث يقول بأن زكاة الحلّي إعارته وقد بين ابن تيمية أن هذا القول منقول عن غير واحد من الصحابة، وهو مروى عن سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وقنادة، والشعبي ورأي رابع يقول بأن زكاة الحلّي تجب مرو واحدة، فلا تتكرر زكاة الحلّي بتكرر الأعوام. الأموال لأبي عبيد ص ٤٣ والمحلي لابن حزم ج ٦ ص ٧٨ وفقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ص ٣٠٥ والفتاوى الكبرى لابن تيمية المجلد الرابع ص ٤٥٥.

(١٧) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٢ ص ٢١٦، ٢١٧.

(١٨) فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ج ١ ص ٢٩٨.

(١٩) نقلاً عن المصدر السابق ج ١ ص ٢٨٦.

(٢٠) المصدر السابق ج ١ ص ٢٨٦. ومعنى الحديث المرسل أنه الذي يرويه التابعي عن رسول الله ﷺ ص بدون ذكر للصحابي.

(٢١) أنظر المصنف لابن أبي شيبه ج ٤ ص ٢٨، وأنظر الأموال لأبي عبيد ص ٤٤٢ وقد أشار إليهما الدكتور يوسف القرضاوي في فقه الزكاة ج ١ ص ٢٩١.

(٢٢) المغني ج ٣ ص ١٢.

(٢٣) المجموع ج ٥ ص ٤٩١، وفتح القدير ج ٢ ص ٢١٦.

(٢٤) المواشي العوامل أي التي تعمل في الحرث أو السقي، أو حمل الأشياء فلا تجب الزكاة فيها عند الشافعية، والحنفية والحنابلة، ويرى المالكية وجوب الزكاة في العاملة، وحكي عن داود بن علي الظاهري أنه قال: تجب الزكاة في عوامل الإبل والبقر. ويرى مالك أيضاً أن الزكاة تجب في المعلوفة.

والدليل لمن قال بوجوب الزكاة في العوامل والحوامل والمعلوفة ظواهر النصوص مثل قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ وقوله ﷺ: «خُذْ مِنَ الْإِبِلِ إِبِلًا وَفِي أَرْبَعِينَ شاةً شاة، وغير ذلك من النصوص الكثيرة. فإن ظاهر هذه النصوص يفيد وجوب الزكاة في الجميع.

- وأما القائلون بعدم وجوب الزكاة في العوامل والحوامل، فقد استندوا إلى ما رواه علي رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «ليس في الإبل الحوامل صدقة وما رواه ابن عباس، عن الرسول ﷺ قال: «ليس في البقر العوامل صدقة» وما رواه جابر عن النبي ﷺ: «ليس في البقر المثيرة صدقة».
- وأيضاً فلأن السبب في وجوب الزكاة هو المال النامي، وهذه الأموال ليست بنامية، لأن الدليل على النماء هو الإسامة والإعداد للتجارة، أي أن تكون الماشية سائمة أي ترعى من غير أن يعلفها صاحبها، وأن تكون معدة للتجارة، والإسامة والإعداد للتجارة لا يوجدان، فلا تجب الزكاة، لأنه إذا انتفى السبب انتفى الحكم. الشرح الصغير لأحمد الدردير ج ١ ص ٥٩، وسبل السلام للصنعاني ج ٢ ص ١٣٥ وحلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء لمحمد بن أحمد الشاشي القفال ج ٢ ص ١٩، وفتح القدير للكمال بن الهمام ج ٢ ص ١٩٣، ١٩٤.
- (٢٥) المجموع ج ٥ ص ٤٨٨، والمغني ج ٣ ص ١٢.
- (٢٦) المجموع للنووي ج ٥ ص ٤٩٠.
- (٢٧) أنظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ج ٣ ص ٢١٠، وصحيح الترمذي بشرح ابن العربي ج ٣ ص ١٢٩، ١٣٠، ١٣١ وأنظر فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ج ١ ص ٢٩١، ٢٩٢.
- (٢٨) بدائع الصنائع للكسائي ج ٢ ص ١٧، ص ٢.
- (٢٩) حجة الله البالغة للدهلوي وانظر: فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ج ١ ص ٢٩٩.
- (٣٠) فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ج ١ ص ٢٩٩.
- (٣١) بدائع الصنائع ج ٢ ص ١٧.
- (٣٢) المغني ج ٣ ص ١٤ - وانظر شرح الخطيب مع حاشية البجيرمي حيث يقول الشيخ محمد الشربيني الخطيب: «ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ والياقوت لعدم ورودها في ذلك. المجلد الثاني ص ٢٩٦.
- (٣٣) المغني ج ٣ ص ١١.
- (٣٤) المصدر السابق: ج ٣ ص ١٢.
- (٣٥) السيل الجرار المتدفق على حقائق الأزهار للشوكتاني ج ٢ ص ٢٠، ٢١.
- (٣٦) قيل: أن اسمها أسماء بنت يزيد بن السكن. سبل السلام للصنعاني ج ٢ ص ١٣٥.
- (٣٧) مسكتان مثنى مسكة بفتح الميم والسين، وهي الإسورة والخلخيل.
- (٣٨) المجموع ج ٥ ص ٤٨٩.
- (٣٩) المجموع ج ٥ ص ٤٨٩، وسبل السلام للصنعاني ج ٢ ص ١٣٥.
- (٤٠) انظر فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ج ١ ص ٢٩٧.
- (٤١) كفاية الأخبار في حلي غاية الاختصار لأبي بكر بن محمد الحسين الحصري ج ١ ص ١٨٦.
- (٤٢) الفتح: خواتيم كبار، كان النساء يتحلين بها.
- (٤٣) من ورق بكسر الراء وتفتح أيضاً وتسكن، أي من فضة.
- (٤٤) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٢ ص ٢١٦.
- (٤٥) الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه: فقه الزكاة: ج ٢ ص ٣٠٠.
- (٤٦) «صالح الحديث» من ألفاظ المرتبة الدنيا من مراتب التعديل. فقه الزكاة ج ١ ص ٣٠١.
- (٤٧) الأوضاح: نوع من الحلبي.

- (٤٨) أي هل هو كنز فيدخل تحت وعيد الله تعالى في قوله سبحانه : «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب أليم . يوم يحمي عليها في نار جهنم .. الآية .
- (٤٩) سبل السلام للصنعاني ج ٢ ص ١٣٥ .
- (٥٠) انظر الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه «فقه الزكاة» ج ١ ص ٣٠٠ .
- (٥١) ميزان الاعتدال للذهبي ج ٣ ص ٢٧ . نقل عنه الدكتور يوسف القرضاوي في فقه الزكاة ج ١ ص ٣٠٠ .
- (٥٢) إذا قال بعض علماء الجرح والتعديل عن أحد الرواة : «صالح الحديث» فإنه هذا التعبير يعد من ألفاظ المرتبة الدنيا من مراتب التعديل كما أشرنا سابقاً فيعضهم عددا المرتبة الرابعة، وبعضهم عددا المرتبة السادسة، وهو ما أشعر بالقرب من التجريح، كما قال السخاوي في شرح الألفية، والسندسي في شرح النخبة . انظر الرفع والتكميل ص ١٠٩، ١١٦، ١٢٤ نقلاً عن فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ج ١ ص ٣٠١ .
- (٥٣) أنظر : فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠٢ وانظر : ميزان الاعتدال للذهبي ج ٣ ص ٢٧، وهدي الساري (مقدمة الفتح) لابن حجر العسقلاني ج ٢ ص ١٨٩ - ١٩٠، ص ١٥٥، ٢٠٦ ونصب الراية للزيلعي ج ١ ص ٣٤٢ .
- (٥٤) فتح القدير ج ٢ ص ٢١٥، ٢١٩ والاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود بن مودود ج ١ ص ١١٠ .
- (٥٥) نهاية المحتاج للرملي ج ٣ ص ٨٩ .
- (٥٦) المجموع للنووي ج ٥ ص ٤٩١ .
- (٥٧) المجموع للنووي ج ٥ ص ٤٩١ .
- (٥٨) انظر الأم للإمام الشافعي ج ٢ ص ٢، وانظر السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكاني ج ٢ ص ٢١ .
- (٥٩) فقه الزكاة ج ١ ص ٣٠٦ .
- (٦٠) الصيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكاني ج ٢ .
- (٦١) صدقة النفل أي صدقة التطوع غير المفروضة .
- (٦٢) المجموع ج ٥ ص ٤٩٢، والشرح الصغير لأحمد الدردير .
- (٦٣) الفتاوى للشيخ محمد شلتوت .
- (٦٤) ولد الدردير سنة ١١٢٧هـ وتوفي سنة ١٢٠١هـ .
- (٦٥) الشرح الصغير لأحمد الدردير، بحاشية الصاوي عليه ج ١ ص ٦٢٥ .
- (٦٦) الحد المعتاد يتدخل فيه عرف البلد الذي يعيش فيه الإنسان، وعادة أمثاله في هذا البلد .
- أنظر حاشية البجيرمي علي الخطيب . المجلد الثاني ص ٢٩٥ .
- (٦٧) شرح الخطيب مع حاشية البجيرمي . المجلد الثاني ص ٢٩٦ .
- (٦٨) لأن المتقال (الدينار) يزن بغالب الظن ٤,٢٥ جرامات .
- (٦٩) المغني لابن قدامة ج ٣ ص ١٢، ١٣ .
- (٧٠) المكروه أيضاً تجب فيه الزكاة كما سبق أن بيناه .
- (٧١) انظر : الحاوي للفتاوى لجلال الدين السيوطي ج ١ ص ٨٧ حيث يقول : المدار في الزكاة على ورود النص، ولا مدخل للقياس في ذلك .
- (٧٢) المغني ج ٣ ص ١٤ .

(٧٣) نصاب زكاة الذهب (أي الحد الأدنى الذي تجب فيه الزكاة) هو أن يبلغ عشرين مثقالاً، أي عشرين ديناراً، ونصاب زكاة الفضة أن تبلغ مائتي درهم، هذا هو الحكم الشرعي في الذهب والفضة، ولكننا الآن محتاجون إلى التعرف على نصاب الزكاة بالعملة الحالية التي نتعامل بها، فنحن الآن لا نتعامل في النقود بالذهب والفضة، ولكن نتعامل بأوراق ومعادن أخرى، فكم يبلغ الآن نصاب الزكاة بالعملة الحالية ؟ .

الواقع أن العرب في الجاهلية لم تكن لهم عملة خاصة بهم، بل كانوا يتعاملون بالدرهم، الفارسي، والدينار الرومي، واستمر الحال هكذا حتى بعد مجيء الإسلام ولم تظهر دراهم إسلامية إلا في عصر عبد الملك بن سعيد بن مروان أحد خلفاء الدولة الأموية، فهو أول من ضرب الدراهم الإسلامية، كما حكى ذلك عن المسيب وأن أهل ذلك العصر أجمعوا على تقدير الدراهم الإسلامية بهذا الوزن الجديد، قال أبو زياد : أمر عبد الملك بضربها في العراق سنة أربع وسبعين، وقال المدائني : بل ضربها في آخر سنة خمس وسبعين، ثم أمر بضربها في النواحي سنة ست وسبعين .

وأما الماوردي أحد كبار فقهاء الشافعية فينسب ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لكن علي كل حال فليس تحت أيدينا - فيما أظن - دراهم ضربت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لكن من حسن الحظ وجدت دراهم ودنانير محفوظة في المتاحف العربية والأوروبية، ضربت في عهد عبد الملك بن مروان، وقد وجد أن متوسط وزن الدينار، (أو المثقال) بعد استقرار النقود المحفوظة في دور الآثار والمتاحف في بعض بلدان العالم ومنها متحف الفن الإسلامي بالقاهرة . وبه تسعة عشر ديناراً، ومتحف لندن وبه سبعة دانائير، والمتحف العراقي وبه أربعة دانائير، ومتاحف باريس ومدريد، وبرلين وجد بعد الاستقراء . أن متوسط وزن دينار عبد الملك بن مروان هو ٤,٢٥ جرامات، ولما كان العلماء المسلمون قد أجمعوا على أن وزن كل سبعة دانائير يساوي وزن عشرة دراهم، فإنه بناء على ذلك يمكن أن نعرف وزن الدرهم بضرب ٤,٢٥ من الجرامات في سبعة ونقسم الحاصل على عشرة، فيكون الناتج ٢,٩٧٥ من الجرام، وإذن يمكن أن نعرف نصاب الذهب بالوزن الحديث فنضرب ٤,٢٥ X ٢٠ وذلك لأن نصاب الذهب عشرون مثقالاً، فيكون الحاصل هو نصاب الذهب وهو ٨٥ جراماً، ويكون نصاب الفضة بضرب ٢,٩٧٥ X ٢٠٠ والحاصل هو نصاب الفضة وهو ٥٩٥ جراماً، فمن يملك سبائك ذهبية، أو تبرا، أو نقوداً تساوي ٨٥ جراماً من الذهب فقد ملك نصاب الذهب، ومن ملك فضة أو نقوداً تساوي ٥٩٥ جراماً من الفضة فقد ملك نصاب الفضة، والمشكلة التي تظهر هنا أننا نجد في العصر الذي نعيش فيه أن عشرين مثقالاً من الذهب قيمتها أكبر بكثير من قيمة مائتي درهم من الفضة، فهل يجعل نصاب النقود هو نصاب الذهب أم يجعل نصاب الفضة .

إنني أرى أن نجعل نصاب النقود الحالية نصاب الفضة، وذلك لمصلحة الفقراء، وقد راعى الفقهاء القدامى مصلحة الفقراء عندما أفتوا بأن تقوم عروض التجارة على أساس نصاب الفضة إذا بلغت هذا النصاب ولم تبلغ نصاب الذهب إذا قومت العروض على أساسه، قال الكمال بن الهمام في فتح القدير في مجال وجوب الزكاة في عروض التجارة : «إذا كان بحيث إذا قوماها بأحدهما (يقصد الذهب والفضة) لا تبلغ نصاباً، والآخر تبلغ، تعين عليه التقويم بما بلغ» ونقل عن صاحب النهاية قوله : «إن المال كان في يد المالك ينتفع به زمناً طويلاً، فلا بد من اعتبار منفعة الفقراء عند التقويم، ألا ترى أنه لو كان يقومه بأحد النقيدين يتم النصاب، وبالأخر لا، فإنه يقوم به بما يتم به النصاب بالاتفاق، فهذا مثله» .

ولكن بعض الفقهاء المعاصرين كالشيخ أبي زهرة يرون أن يكون نصاب النقود على أساس نصاب

الذهب، لأن الذهب هو المعيار الحقيقي الذي تقوم على أساسه الأشياء ولم تكن هذه المشكلة موجودة أيام رسول الله ﷺ، وذلك لأن عشرين مثقالاً (ديناراً) كانت في هذا العصر تساوي مائتي درهم، يقول المرغيناني أحد فقهاء الحنفية في كتابه: الهداية: «كل دينار عشرة دراهم في الشرع» ويشرح هذا الكمال بن الهمام، فيقول: «أي مقوم في الشرع بعشرة، كذا كان في الابتداء».

هذا ولا يفوتني هنا أن أنه إلى أن فقيهاً مشهوراً من فقهاء المسلمين، وهو الإمام ابن تيمية، يرى أن الدرهم هو ما سماه الناس درهماً وتعاملوا به، فتكون أحكامه أحكام الدرهم، من وجوب الزكاة فيما يبلغ مائتين منه وغير ذلك من الأحكام، سواء قل ما فيه من الفضة أو كثر، وكذلك الحكم فيما سمي ديناراً.

انظر: فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي، مطبوع بها من المجموع للنووي ج ٦ ص ٥، والمجموع ج ٦ ص ١٤، والفتاوى الكبرى لابن تيمية المجلد الرابع ص ٤٥٥ وفتح القدير للكمال بن الهمام شرح الهداية للمرغيناني ج ٢ ص ٢١٥، ص ٢٢٠ والخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ص ٣٥٢، وفقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ج ١ ص ٢٥٢ وما بعدها.

(٧٤) حاشية أحمد بن محمد الصاوي بهامش الشرح الصغير لأحمد الدردير ج ١ ص ٦٢٥.
(٧٥) الفتاوى الكبرى لابن تيمية. المجلد الرابع ص ٤٥٢ والمغني ج ٣ ص ١٢.
(٧٦) قال ابن قدامة: «ولا فرق بين كون الحلبي المباح مملوكاً لامرأة تلبسه أو تعيره أو لرجل يحلّي به أهله، أو يعده لذلك، لأنه مصروف عن جهة النماء إلى استعمال مباح».

(٧٧) المذهب للشيرازي والمجموع شرح المذهب للنووي ج ٥ ص ٤٨٩، ٤٩٢.
(٧٨) المغني ج ٣ ص ١٣، والمجموع: ٥ ص ٤٩٣، ج ٦ ص ١٠ والشرح الصغير لأحمد الدردير ج ١ ص ٦٢٥.

(٧٩) الشرح الصغير للدردير، وحاشية الصاوي عليه ج ١ ص ٦٢٤.
(٨٠) المجموع للنووي شرح المذهب للشيرازي ج ٥ ص ٤٩٣، روضة الطالبين للنووي ج ٢ ص ٢٦١.

(٨١) المغني ج ٣ ص ١٣.
(٨٢) نهاية المنهاج إلى شرح المنهاج للرملي ج ٣ ص ٩٠. وحاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج الجزء والصفحة.

(٨٣) المحرم أن يقصد الرجل استعماله، والمكروه مثل أن تسرف المرأة في حلّيها لأن السرف من المرأة في الحلّي مكروه وليس محرماً عليها ذلك.

(٨٤) حاشية الجبرمي. المجلد الثاني ص ٢٩٤.

(٨٥) وهو شافعي أيضاً.

(٨٦) كفاية الأخيار، ج ١ ص ١٨٦.

(٨٧) الشرح الصغير وحاشية الصاوي ج ١ ص ٦٢.